العلاقة بين التمويل والتنمية في إطار النموذج الاقتصادي الإسلامي

أ.د. لحسن دردوري — **جامعة محمد خيضر بسكرة**

د. طارق خاطر — **جامعة باتنة 1 الحاج لخضر**

ملخص:

تؤدي الأنظمة المالية المتقدمة دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التقدم التقني لقطاعات الاقتصاد، غير أن عددا من التشوهات التي رافقت هذا التطور أدت في كثير من الأحيان إلى نتائج معاكسة لهذا الدور المفترض وترتب عليها آثار اقتصادية وخيمة، وفي هذا الإطار برز التمويل الإسلامي كنموذج ينطوي على فهم أعمق للعلاقة الأساسية بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، وكإطار بديل أقدر على الاضطلاع بمهام رئيسية وحيوية في تحقيق التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التطور المالي، التنمية الاقتصادية.

The relationship between finance and development in the Islamic economic model

Abstract:

Advanced financial systems play an important role in stimulating economic growth and support the technical progress of the sectors of the economy, but that a number of distortions that accompanied this development led often to the opposite results of this supposed role and resulted in serious economic effects, and in this context, emerged as the Islamic finance model involves a deeper understanding of the fundamental relationship between the financial sector and the real economy, and as a framework for an alternative better able to play a major and vital tasks in achieving comprehensive development.

Key words: Islamic finance, financial development, economic development.

المقدمة:

شهدت العلاقة القائمة بين تطور الأنظمة المالية والنمو الاقتصادي اهتماما متزايدا في الأدبيات الاقتصادية، حيث سعت العديد من الدراسات والأعمال إلى تحليل أهم محددات التطور المالي وكذا طبيعة عمل قنوات انتقال الأثر التي تجمع بين هذين المتغيرين، كما حاول العديد من الاقتصاديين تطوير نماذج قياسية بإمكانها تقدير نوع التأثير الحاصل واتجاهه.

إذ يعمل النظام المالي الكفء على تقوية القطاع الحقيقي وتعزيز جانب العرض من خلال دوره في توفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا حشد المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية باتجاه القطاعات الأكثر تطورا وإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة التراكم في رأس المال، هذا

بالإضافة إلى تمويل الابتكار والتطور التقني، وهي العوامل الرئيسية المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي.

غير أن الانحراف عن هذه الوظائف والتوسع الكبير في المضاربة والمبتكرات المالية دون ضوابط أدى إلى هزات عنيفة أضرت باقتصاديات العديد من الدول، في المقابل تشكل الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي ركائز قوية في مواجهة هذه الاختلالات والانحرافات، وبديلا واعدا في ظل ما تعيشه الأسواق المالية اليوم.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية في النظام الوضعي: تعريفها، محدداتها وأهدافها

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت واختلفت على نحو كبير تعاريف التنمية الاقتصادية ما جعل من تحديد مفهوم دقيق لها أمرا عسيرا ليس فقط لاختلاف أغلب الاقتصاديين والمدارس الفكرية حول مفهومها وطبيعة متطلباتها ونماذجها في ضوء فلسفتهم السياسية وخلفياتهم الفكرية، ولكن لطبيعة العملية التنموية المعقدة والمتشابكة والشاملة في حد ذاتها، وكذا لتطور هذا المفهوم عبر الزمن.

وفيما يلي أبرز التعاريف المقدمة للتنمية الاقتصادية على نحو من التدرج يراعي الدلالة الزمنية لاستعمال هذا المصطلح وكذا طبيعة الأبعاد المشكلة لمفهومه:

- تعرف التنمية الاقتصادية حسب الاقتصادي (kindle Berger) بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[1]

[1] عريقات، حربيموسى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1993، ص: 30.

- كما تعني تغييرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة[1]، فالتنمية الاقتصادية حسب (J.Waltisky) تعني للاقتصاديين قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان.[2]
- أيضا تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[3]
- كذلك، فالتنمية هي تغير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، ودفعة قوية يتهيأ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف، واستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغير البنياني الذي تتطلبه هذه التنمية.[4]
- كما يعرفها الاقتصادي (François Perroux) بأنها "التزايد المستمر في حجم الوحدة الاقتصادية البسيطة أو المركبة في إطار التحولات البنيوية"، وهي تتضمن "تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي وارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وإن أهم متغيرين في الهيكل الاقتصادي هما إسهام الصناعة في الناتج الوطني وتزايد سكان المدن عن سكان الريف، والعنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية هو أن يكون للإنسان النصيب الأكبر في الإسهام في هذه التنمية ويمكن مشاركة الأجانب في ذلك".[5]

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 40.

[2] شعباني، إسماعيل، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص ص: 53-54.

[3] بكري، كامل، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980، ص: 63.

[4] السمان، محمد مروان – محبك، محمد ظافر – شامية، أحمد زهير، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص: 395.

[5] جبلز، مالكوم، وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995، ص ص: 31-32.

- أيضا فإن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.[1]

في نفس السياق دائما فإن التنمية الاقتصادية ضمن مفهومها الواسع تشير إلى "تحسن على المستوى الفردي في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية وحرية الإبداع والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات، وتحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، فهي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهو الانتقال الذي يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، تسمح للاقتصاد القومي أن يدخل مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".[2]

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى بالتنمية المتواصلة أو المستدامة أو القادرة على البقاء، وهي تنمية قابلة للاستمرار (Sustainable Development) وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.[3]

---

[1] زيروني، مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 9.

[2] قنوص، صبحي محمد، **أزمة التنمية: دراسة للواقع السياسي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ط2، ص: 97.

[3] أبو اليزيد الرسول، أحمد، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمناهج**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 80.

وتعرف هذه التنمية بأنها "عملية توظيف وإدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يضمن استمرار إشباع الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال ترك كل جيل لرصيد من الموارد مماثل أو أفضل من الذي ورثه".[1]

شكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: ف. دوغلاس موسفيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص 73.

من جهة أخرى كان للتطور الذي طرأ على مفهوم التنمية بشموله مضامين جديدة أن أعيد النظر في الاهتمامات الإنمائية على الصعيدين الفكري والمؤسسي وظهور مفاهيم جديدة تعكس هذا التطور، لعل من أبرزها مفهوم التنمية البشرية، وفي الحقيقة فإن هذا المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية المتمحور أساسا حول الإنسان باعتباره غاية ووسيلة كل تنمية حقيقية قد جاء كردة فعل على أزمة النمو في البلدان الرأسمالية، وانحصار التنمية في البلدان النامية وهي أزمات ظهرت جليا مع بداية السبعينيات.

فوفقا للتعريف الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول

[1] نفس المرجع، ص ص87-88.

على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.[1]

ثانيا: محددات التنمية الاقتصادية

لكي تحقق التنمية الاقتصادية أهدافها لابد من تحديد تصور واضح لكيفية التغيير في المجتمع وكيفية توزيع أعباء التنمية على كافة الفئات، وأن هدف التنمية ليس هو محاكاة نموذج الحياة الغربية وحضارتها بل هدفها إحداث تغيير جذري في نمط حياتنا وصولا إلى صيغة حضارية خاصة تنبع من تراث وقيم المجتمع الأساسية.

وفيما يلي نستعرض أهم المحددات التي تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية والتي تساعد في تحقيق أهدافها:[2]

- تنطوي التنمية الاقتصادية فضلا عن التغيير الكمي على تغيير كيفي في البنيان الاقتصادي، يؤدي إلى التأثير على نسبة الناتج القومي إلى رأس المال، ونسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي، ونسبة العاملين إلى عدد السكان.
- يرتبط تحقيق التنمية الحقيقية ومدى نجاحها بمدى إدراك أهمية موضوع التوزيع لتحديد من يستفيد من ثمار التنمية.
- نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة، فإنه لابد من المفاضلة بين الأهداف لتحديد الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع لتحقيقها.
- تتطلب التنمية تعاضد اجتماعي واسع بين فئات الشعب والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة عليها.

---

[1] حلاوة، جمال، صالح، علي، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 197.

[2] قابل، محمد صفوت، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 67-71.

- يستلزم نجاح عملية التنمية دراسة واقع المجتمع بجميع تفاعلاته ومكوناته وأطره، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وأيضا اختيار السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية.
- للتنمية أساسين مادي وآخر فكري، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته.
- العمل على القضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية وألا تكون التنمية تقليدا أعمى يمسخ الشخصية الوطنية، دون أن يعني ذلك دعوة للانغلاق وعدم الاستفادة من إبداعات وتجارب الآخرين، فالحضارة الإنسانية ما هي إلا موجات متتابعة وهي ملك للبشرية جمعاء، والتنمية عليها أن تستفيد من تجارب الغير.
- يتم الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة إلى الأفضل، بالإضافة إلى قدرتها على تنمية الفرد ثقافيا وحضاريا بما يسهم في جعل المجتمع ذو سمات حضارية خاصة به وليس مجرد ناقل لمنتجات حضارة أخرى (مشروع حضاري مستقل).
- من العوامل الأساسية لنجاح أي تنمية نظرة الأفراد للعمل كقيمة اجتماعية وليس وسيلة للرزق فقط.
- أهمية تحديد طبيعة السلطة الممسكة لزمام الأمور في المجتمع، فواقع البلدان المتخلفة التي يطبعها الاستبداد السياسي وعدم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، يجعل من غير الممكن لأي تنمية أن تستهدف صالح غالبية الشعب بل سيذهب غالبية عائدها لصالح الطبقات القادرة، لذلك لابد وأن تكون هناك مشاركة شعبية في اتخاذ القرارات وخطة تنمية تستهدف صالح الغالبية من الشعب.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادي أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة وقد تتجاوز مجرد هذه المفاهيم إلى المساهمة في تحقيق الإقلاع

الحضاري المنشود للأمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة دقيقة ومعيارية في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إجمالا وبصفة عامة إبراز الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية.

كما لا بد من التمييز بين التنمية ومجالاتها بحسب ظروف الدولة ودرجة تطورها، ففي حين تهدف التنمية في الدول المتقدمة إلى تعديل أو إصلاح أوضاع قائمة بذاتها بغية الوصول إلى الأفضل، فهي تهدف في الدول النامية إلى إيجاد أوضاع وظروف غير موجودة أصلا أو تغيير ما هو موجود منها تغييرا جذريا.[1]

ومن أهم الأهداف التي تسعى التنمية في جوانبها الاقتصادية إلى تحقيقها ما يلي:

1. زيادة الدخل القومي الحقيقي: يعتبر أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل وأهمها على الإطلاق، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[2]، وهذا من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للمجتمع بما في ذلك علاقاته الإنتاجية.[3]

2. رفع مستوى المعيشة: من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان بدرجة كافية

---

[1] الشرفات، علي جدوع، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، سبل النهوض**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 4.

[2] عجمية، محمد عبد العزيز، قريصة، صبحي تادريس، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986، ص: 64.

[3] رسن، سالم عبد الحسن، **المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2000، ص: 43.

لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما أيضا وسيلة لدفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى.

كما أن هذا الهدف لا يتحقق في حال كون الزيادة في السكان أكبر من الزيادة في الدخل القومي أو في حال اختلال نظام توزيع الدخل، حيث يعد متوسط ما يحصل عليه الفرد من دخل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشته، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، وبالعكس.[1]

3. تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعد هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية، فمعظم الدول المتخلفة تتميز بتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات وتسيطر طبقة صغيرة من الأفراد فيها على حصة كبيرة من هذه الثروة.[2]

ومثل هذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الموسرة عادة ما تكتنز الجزء الأكبر من دخلها وتتميز بصغر ميلها الحدي للاستهلاك بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال[3]، حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.[4]

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان

---

[1] عجمية، محمد عبد العزيز – قريصة، صبحي تادريس، **مرجع سابق**، ص: 64.

[2] **نفس المرجع**، ص: 64

[3] بكري، كامل، **مرجع سابق**، ص: 83.

[4] عجمية، محمد عبد العزيز – قريصة، صبحي تادريس، **مرجع سابق**، ص: 64.

تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي وتعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي[1]، لذا فالتنمية الاقتصادية تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتنشيطها فضلا عن إفساح المجال للصناعة أن تلعب دورا قياديا لباقي القطاعات بما يعمل على إعادة تركيب النسب والعلاقات فيما بين القطاعات كشرط أساسي لنجاح التحول الاقتصادي.[2]

5. تنمية المورد البشري: يعتبر الاهتمام بتنمية القوى البشرية وتعميق شعور الانتماء لديها وإطلاق حريتها في الإبداع أحد أهم الأهداف الحديثة التي تسعى التنمية الشاملة إلى تحقيقها اليوم، فالعنصر البشري هو غاية ووسيلة في الوقت نفسه لهذه العملية وهو الذي يقرر مستوى النشاط الاقتصادي ويحدد اتجاهات التقدم ومستوياته.[3]

المحور الثاني: التنمية في النظام الاقتصادي الإسلامي

بينما يرافع البعض من أجل تنمية شاملة مستديمة ويستفيض في تفصيل محدداتها نجد أن هذا المفهوم ثابت الورود في المنهج الإسلامي منذ أكثر من 1400 سنة وأن للإسلام منهجه الخاص بالتنمية الشاملة، فهي تتضمن النواحي المادية والخلقية والروحية، ومن مقاصدها تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن هدفها هو تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية واجتماعية ممكنة وبالتالي المنفعة القصوى للأفراد في الدنيا والآخرة في حدود الممكن شرعا.[4]

ولعل من أصدق المصطلحات التي تضمنها الفكر الإسلامي ترجمة لمعاني التنمية الاقتصادية هو مصطلح "العمارة"، في قول المولى عز وجل «هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ» (سورة هود الآية 61)، كما جاءت التنمية الاقتصادية كذلك

---

[1] عجمية، محمد عبد العزيز – قريصة، صبحي تادريس، **مرجع سابق**، ص: 64.

[2] رسن، سالم عبد الحسن، **مرجع سابق**، ص ص: 44-45.

[3] **نفس المرجع**، ص: 45.

[4] شوكت، أحمد سامي – فاخر، سلام مجيد، **دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الشاملة**، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 99، المجلد 2، 2012، ص ص: 596-597.

بلفظ "التمكين" في قوله عز وجل «وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ» (سورة الأعراف الآية 10).

وقد يفوق مدلول العمارة الوارد في القرآن الكريم مدلول التنمية الاقتصادية كما عرفتها الكثير من المدارس بأنها مجرد زيادة في الإنتاج في جميع المجالات الاقتصادية إلى شمول شتى مجالات الحياة الإنسانية وتحقيق الرخاء والرقي للفرد من الجانبين المادي والروحي[1]، حيث تعد التنمية بعدا أساسيا من أبعاد المنظومة العقائدية في الإسلام لما قضت به من استخلاف الله للإنسان في الأرض التي سخرها له ولما يتطلبه واجب الخلافة من تحقيق الرخاء للأفراد والمجتمع عن طريق القيام بواجب استخدام الموارد المتاحة وإشباع حاجات الإنسان منها، وعليه فالتنمية في الإسلام هي عملية إحداث تطور حضاري شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية كفيل بأن يرفع حد الكفاية لكل أفراد المجتمع على نحو تراكمي ومستمر.[2]

إن الفكر الاقتصادي في الإسلام قديم قدم الإسلام نفسه، والتنمية الاقتصادية في ضوئه تنمية شاملة متكاملة الجوانب الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمو بذات الفرد والجماعة والأمة، أما بالنسبة للدور الذي تلعبه الأموال في هذا النظام فإنه يقوم على تصور أن "المال ملك لله تعالى" وأن البشر وجدوا لأن يكونوا مستخلفين فيه لا مالكين له في قوله تعالى "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" (سورة الحديد الآية 7).

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 595.

[2] بوحديدة، محمد، **النظام المالي الإسلامي كنظام مركب: التجارب، التحديات والآفاق، دراسة استقرائية، تحليلية، ونظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلاتها مع الغير**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/207، ص ص 338-339.

وقد حظي المال بمفهومه الواسع باهتمام بالغ دلت عليه نصوص الشريعة من قرآن وسنة والتي جعلت المقصد الشرعي في الأموال كلها ضمن خمسة أمور: رواجها ووضوحها وحفظها وثباتها والعدل فيها وهي الوظائف الخمسة التي تحقق الغرض الذي خلق من أجله المال.[1]

المحور الثالث: النظام المالي الإسلامي

ضمن هذا المفهوم فإن النظام المالي الإسلامي يعد أحد مكونات بناء النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ يمثل الوسيلة التي يتحقق من خلالها الربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز بواسطة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية والتي لا يتم فيها الإخلال بمعايير الأخلاق الإسلامية.[2]

والمخطط الموالي يوضح الشكل العام الذي يأخذه النظام المالي الإسلامي حسب نمط التمويل المباشر وغير المباشر مع لمحة عن مختلف المنتجات المالية والآليات التعاقدية الأساسية.

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 240.

[2] Mohammed Obaidullah, **Islamic Financial Services**, Scientific Publishing University, Jeddah, SaudiArabia, 2005. Abdulaziz Centre, King

شكل رقم (02): دائرة التمويل المباشر وغير المباشر في النظام المالي الإسلامي

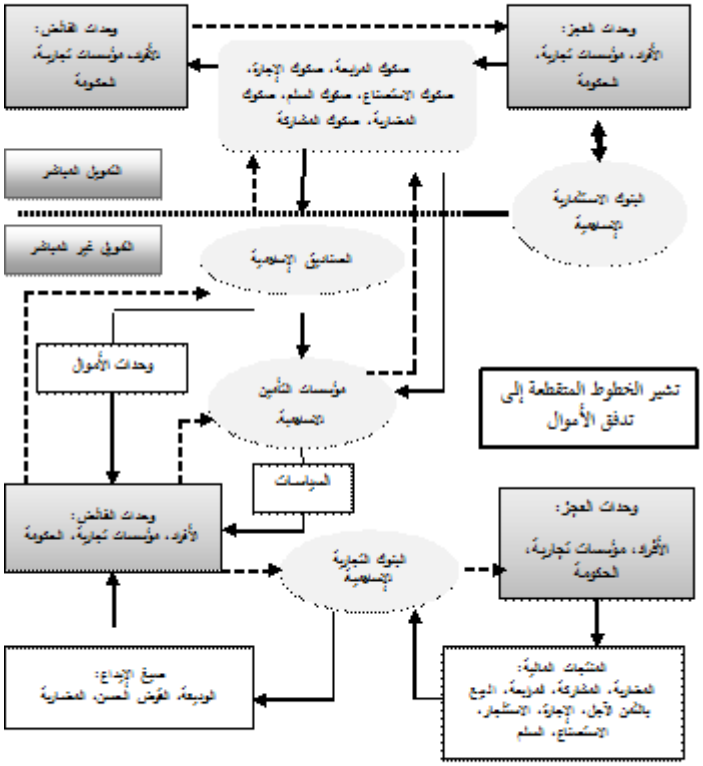

Source: Obaidullah, Mohammed , **Islamic Financial Services**, Scientific Publishing Centre, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia, 2005, P 18.

تشكل البنوك الإسلامية اليوم الجانب الأبرز للمؤسسات المالية الإسلامية حيث عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في فقرتها الأولى من المادة 5 على أنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[1]، كما تعرف على أنها مؤسسة مالية مصرفية تسعى إلى تجميع

[1] أحمد محمد، وفاء، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي (للاستثمار والتنمية)**، مجلة الأستاذ، كلية التربية إبن رشد، جامعة بغداد، العدد 201، 2012، ص: 840.

الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام[1]، أما الأسواق المالية الإسلامية فهي تأخذ نفس مفهوم نظيرتها التقليدية غير أنه يتم فيها تداول أدوات الملكية والصكوك التي تتوافق ونصوص الشريعة وتخضع للضوابط التي تضعها الهيئة الشرعية لهذه الأسواق.

نشير هنا إلى أن وصف النظام المالي الإسلامي بأنه نظام مالي بدون فائدة توصيف غير كاف للنظام المالي ككل أو حتى للعمليات المصرفية الإسلامية، فمسألة الربا قد حسم الإسلام فيها باعتبارها معيقة ومهددة لحفظ مالية المجتمع المسلم[2]، بل يتضمن الوصف الشامل له تلك النظرة الأوسع بالنسبة للمنافع المباشرة وغير المباشرة للجوانب الأخلاقية وسلامة نظام التعامل والحوافز وامتلاك آليات تحقيق أعلى قدر من العدالة في المعاملات المالية، فالتمويل الإسلامي ليس موجها إلى شريحة معينة من البشر فقط بل هو نظام يتوجه لجميع الأفراد والفعاليات الاقتصادية المختلفة والدول، فهو يوسع مجال وقاعدة خيارات المنتجات والخدمات المالية لمختلف المتعاملين ويحرص على توفير شروط حفظ مصالحهم وتثمير أموالهم بما يتوافق ومصلحة الاقتصاد والمجتمع عامة، بالإضافة إلى أهمية مبادئه في إعادة الفعالية للسياسة النقدية وضبط التشوهات المصاحبة لآليات عمل سعر الفائدة والتي تميز النماذج الاقتصادية التقليدية.

وبالرغم من حقيقة أن حجم التمويل الإسلامي لا يزال متواضعا حتى في بيئته الأصلية قياسا إلى نظيره التقليدي فإن هناك العديد من المؤشرات تشير إلى آفاق واعدة له، فالعمل المالي الإسلامي يشهد نموا متزايد حيث يبلغ حجم الأصول المالية للصناعة المصرفية الإسلامية (بما فيها النافذات التابعة للبنوك التقليدية) نهاية 2009 حوالي تريليون دولار بمعدل نمو سنوي لهذه الصناعة بين 15-20%، كما حققت المصارف الإسلامية أداء قويا خلال الأزمة المالية العالمية مقارنة بالتقليدية،

[1] **نفس المرجع**، ص، 841.

[2] بوحديدة، محمد، **مرجع سابق**، ص: 236.

وانتقلت إلى بيئات عالمية على درجة عالية من المنافسة والتطور على غرار المملكة المتحدة التي تسعى حكومتها لأن تصبح مركزا عالميا للتمويل الإسلامي خارج البلاد العربية والإسلامية[1].

فقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية المصرح لها بتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة 6 مؤسسات (5 مصارف وشركة تكافل (تأمين) واحدة)، في حين بلغ عدد المؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة 17 مؤسسة من بينها نوافذ إسلامية لبنوك عالمية كبرى كنافذة الأمانة التابعة لمصرف (HSBC) ومؤسسة البراق التابعة لبنك (ABC International)، كما تمنح الجامعات البريطانية درجات علمية عالية (ماجستير ودكتوراه) في التمويل الإسلامي وبعضها يقدم برامج أخرى.[2]

إلى ذلك تتواصل جهود تعزيز توافق مؤسسات النظام المالي الإسلامي مع المتغيرات الحديثة في الصناعة المصرفية والمالية إقليميا وعالميا، من خلال استفادتها من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة وتقنيات الهندسة المالية في مجال أعمالها ومنتجاتها، بالإضافة إلى التطورات المهمة في مجال تطوير المعايير الاحترازية للمؤسسات المالية الإسلامية يعكسه إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في 2002 والذي أصدر معايير احترازية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية في مجالات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات والحوكمة الشرعية، كما أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أكثر من 80 معيارا لصناعة التمويل الإسلامي الدولي في مجالات المحاسبة والتدقيق والحوكمة والأخلاقيات وأحكام الشريعة الإسلامية، كذلك مثل إصدار صكوك الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة (IILM) خطوة متقدمة في مجال التعاون العالمي في مجال التمويل الإسلامي ودعم إدارة سيولة المؤسسات المالية الإسلامية عبر الحدود.[3]

---

[1] بلوافي، أحمد مهدي – شاشي، عبد القادر حسين، **التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، 2011، ص: 4

[2] بلوافي، أحمد مهدي – شاشي، عبد القادر حسين، **مرجع سابق**، ص ص 14 ،17، 19.

[3] زيتي، أختر عزيز، **التمويل الإسلامي: الاستقرار المالي، النمو والتنمية الاقتصادية**، محاضرة جائزة البنك الإسلامي للتنمية، محافظة البنك المركزي الماليزي، جدة، 27 نوفمبر 2013، ص ص: 14-16.

المحور الرابع: مبررات تشجيع التطور المالي الإسلامي

إن التوسع الكبير في النظام المالي لم يتناسب مع التوسع الحاصل في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى انفصال بين القطاع المالي ودوره المفترض في تمويل وخدمة الاقتصاد العيني، فقد أفقدت الهندسة المالية تركيز المصرفيين والمستثمرين على حجم المخاطر عندما فشلو في فهم المنتجات المتزايدة في التعقيد وفشل النظام الإشرافي والرقابي الضعيف في كبح جماح مثل هذه الممارسات، كما غذت الحوافز المنحرفة الإفراط في المخاطرة على الصعيدين المؤسسي والفردي وعدم كفاية احتياطات المؤسسات المالية في مقابلة المخاطر التي واجهتها، بالإضافة إلى الشق المتزايد بين خلق الائتمان واستعمال هذا الأخير في النشاط الاقتصادي الإنتاجي.[1]

كما أثبتت العديد من الدراسات أن الفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد (إلى حد خطير يعيق التنمية) كما تؤدي إلى عدم التكافؤ بين عناصر الإنتاج في تحمل مخاطره، بالإضافة لدورها في زيادة التكاليف وبالتالي تآكل الأرباح وانخفاض الإنتاج وبالنتيجة التأثير سلبا على التكوين الرأسمالي[2]، ما يعمل على تنمية الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي ومن ثم فهو يعد من بين عوامل الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية على غرار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.[3]

في المقابل فإن النظام المالي الإسلامي يقوم على أساس يتطلب دعم المعاملات المالية الإسلامية بأنشطة إنتاج اقتصادية حقيقية، وهو في الوقت ذاته يركز على المشاركة في المخاطر بما يكفل مزيدا من الترابط بين التمويل والقطاع الحقيقي، وبالتالي فإنه ينطوي على فهم أعمق للعلاقة

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 4.

[2] الرفاعي، حسن محمد، بدائل **معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية (الأسس النظرية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية)**، المؤتمر الدوليال رابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص ص17-18.

[3] حشاد، نبيل، **دور المؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية**، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 2010، ص: 89.

الأساسية بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي[1]، حيث أن معدل الربح المبني عليه مفهوم التمويل في هذا النظام هو المحرك الأساسي للإنتاج والتنمية وليست الفائدة.[2]

فصيغ التمويل الإسلامية كلها موجهة للقطاعات الإنتاجية حصرا حيث لا يمكن أن تتدخل البنوك الإسلامية في التمويلات النقدية المحضة أو تداول الديون، الأمر الذي يجعل حجم التمويل مرتبطا بطبيعته بحجم الحاجيات التمويلية الحقيقية دون إحداث أية تراكمات نقدية تتجاوز حاجات الإنتاج والتداول الفعلي الأمر الذي سيمنح استقرارا أكبر للسوق المالية ويبعد المضاربة على تغيرات أسعار الفائدة[3]، فضلا عن أن هذا التمويل مرتبط أساسا بالاقتصاد الحقيقي ذو المخاطر المتدنية[4] وبهذا فإن المخاطر التي ينطوي عليها التمويل الإسلامي أقل حدة من تلك التي يمثلها التمويل التقليدي.[5]

وفيما يلي استعراض لأهم الاعتبارات التي تدعم أسلوب التمويل الإسلامي كإطار بديل أقدر على الاضطلاع بمهام رئيسية وحيوية في تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة:[6]

- ✓ إن استخدام المعاملات المبنية على المشاركة في المخاطر والتعهدات بموجب نماذج التمويل القائمة على المشاركة في التمويل الإسلامي يوفر إمكانات كبيرة في سبيل تعزيز الروابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، فالترتيبات التعاقدية بين جهة التمويل والجهة المستثمرة تركز على قيمة المشروع وجدواه الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد صلة وثيقة بين نمو القطاع المالي وأنشطة القطاع الحقيقي بحيث يتبع الائتمان اتجاه التطورات الحاصلة في القطاع الحقيقي، ما من شأنه

---

[1] زيتي، أختر عزيز، **مرجع سابق**، ص: 6.

[2] الرفاعي، حسن محمد، **مرجع سابق**، ص: 18.

[3] بو حديدة، محمد، **مرجع سابق**، ص: 341.

[4] يمكن درأ مخاطر الاقتصاد الحقيقي عن طريق التأمين الذي تبقى تكاليفه مقبولة جدا إذا ما قورنت بتأمين الصفقات المالية التي أدت إلى انهيار أكبر شركات التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية في أزمة 2008.

[5] بوجلال، محمد، **مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 6، 2009، ص ص: 76-77

[6] زيتي، أختر عزيز، **مرجع سابق**، ص ص: 6-11.

ضبط الابتكار والهندسة المالية والتوفيق بينهما وبين الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وأن يقلص مخاطر الابتكار الجامح إلى حد كبير بالمحصلة.

- ✓ إن احتضان بعد المشاركة في المخاطر ضمن التمويل الإسلامي يقدم فرصا جديدة للإدارة المالية أيضا، كما أن خصائص المشاركة في الأرباح والمشاركة في المخاطر تعمل على تعزيز حوافز المؤسسات المالية الإسلامية في تقييم المعاملات للتأكد من تناسب الأرباح مع المخاطر المفترضة، هذه الحوافز القوية للمؤسسات المالية الإسلامية في فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي تشتملها الأدوات المالية الإسلامية قد تؤدي بدورها إلى جعل الابتكارات أكثر مسؤولية.
- ✓ إن تعزيز العلاقات القائمة على الثقة والتي هي السمة المميزة الأساسية للتمويل الإسلامي ومن ثم تعزيز الثقة في عملية الوساطة بشكل عام يستندان إلى مزيج من حوكمة قوية، شفافية أفضل، وإدارة للمخاطر بصورة قوية.
- ✓ إن الاتجاه المتزايد نحو استخدام النماذج القائمة على الأسهم العادية سيما في سوق الصكوك يوفر مزيدا من الخيارات للمستثمرين بغية تنويع محافظهم الاستثمارية فالصكوك المدعومة بأصول تتيح فرصة تقاسم الربح والخسارة مما يعزز ديمومة الاستثمار، كما تلعب الصكوك دورا هاما في تمويل مشاريع التنمية على المدى الطويل وبخاصة ما يتعلق بتطوير البنية التحتية في قطاعات الرعاية الصحية والنقل والاتصالات والتعليم والتي من شأنها أن تحقق النمو على نطاق واسع، وهو ما يوضحه أداء سوق الصكوك والذي تضاعف أكثر من ثمانية أضعاف في غضون ستة أعوم حيث انتقل إجمالي المبلغ المستحق من 33 مليار دولا في 2006 إلى 292 مليار دولار في ديسمبر 2012.
- ✓ إن معاملات المشاركة في المخاطر والتعهدات بموجب نماذج التمويل القائمة على المشاركة في التمويل الإسلامي تعزز فرص زيادة الشمولية المالية♦ والوصول إلى الشرائح المحرومة من الخدمات

♦ تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد، الأول هو سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، والثاني مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، والثالث الاستدامة المالية والمؤسساتية للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تنافس مقدمي الخدمات نحو تقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء، حيث يحقق التمويل الإسلامي قيمة

المالية حاليا في التيار الاقتصادي، فإيجاد التكامل مع المنتجات المالية الأخرى مثل التأمين متناهي الصغر وأدوات الرفاه الاجتماعي مثل الوقف من شأنه أن يوفر حلا ماليا إجماليا لفئات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة في المجتمع، وبالتالي سيعزز الاستثمار الإنتاجي وخلق فرص العمل.

- ✓ تمتد المشاركة في المخاطر في التمويل الإسلامي إلى خلق توزيع أكثر إنصافا وعدلا للثروات أيضا، حيث تكمل أدوات إعادة التوزيع الإسلامية مثل الزكاة، الوقف، الصدقة، أدوات التمويل القائمة على المشاركة في المخاطر وتشكلان معا جزء من نهج شامل لمعالجة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع، وهما جانبان لهما أهمية في زيادة فرص تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازنا.
- ✓ للمشاركة في المخاطر بعد آخر ذو أهمية في تعزيز الشمول المالي والذي يكمن في قدرة التمويل الإسلامي على أن يصبح أداة قوية تعزز وصول الخدمات المالية للاقتصاديات الناشئة خصوصا تلك التي ينخفض تقييمها وفقا للتدابير التقليدية للأداء المالي والاقتصادي، حيث من المتوقع أن يسهم التركيز القوي على عقود المشاركة في المخاطر على الحوكمة وإدارة المخاطر في تحفيز تحسينات على نطاق واسع في معايير الرقابة والانضباط المالي في هذه البلدان كضمانات ضد الممارسات غير المسؤولة، وتوفر عناصر التمويل الإسلامي هذه مجتمعة إمكانات هائلة للبلدان

مضافة إلى قضية الشمول المالي من عدة طرق، أولها أن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتم فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل، وثانيا من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة حيث يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملاً مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالاً. لتفاصيل أكثر يوصى بالرجوع إلى:
http://www.islamicbankingmagazine.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=27035

الأقل نموا التي لديها الأصول والموارد لإدارة وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو تمويل النمو والتنمية الاقتصاديين ورفع مستويات المعيشة لمجتمعاتها بشكل ملحوظ.

يضاف إلى ذلك أن المؤسسات المالية الإسلامية تسهم من خلال مبادئها في العمل المالي في تحسين الإنتاجية في الاقتصاد وتقليل التكاليف الاقتصادية للمنتجات والخدمات الضارة (كأنشطة القمار وتجارة الكحول وغيرها)، كما يعزز التمويل الإسلامي توزيعات أكثر إنصافا للعائد فضلا عن دعم وجود نظام اقتصادي أكثر عدالة وهو ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.[1]

وتعتبر البنوك الإسلامية أداة رئيسية في توسيع قاعدة الادخار الوطني خصوصا الجزء الذي لا تطاله البنوك التقليدية لأسباب دينية، ولنفس هذه الأسباب فهي كذلك أداة مهمة في توسيع قاعدة الاستثمار للمؤسسات عموما وبشكل خاص تلك التي ترفض التعامل بالقروض الربوية، كما تتجه البنوك الإسلامية إلى مجالات ومشاريع مهمة خاصة تلك التي تنطوي على قدر كبير من المخاطرة كالزراعة والصناعة، وتساهم من جهة أخرى في مقاومة التضخم بالنظر إلى ارتباط التمويل الإسلامي بالإنتاج الحقيقي وليس إنتاج الأموال، بالإضافة إلى أن الخسائر المترتبة على الإنتاج في النظام المالي الإسلامي تقسم بين أطراف ثلاث مساهمة هي المستثمر والبنك والمودع الأمر الذي يجعل العديد من الخبراء الأجانب يعترفون بطابع الاستقرار المميز للنظام المالي الإسلامي[2]، كما أن الدور التنموي الذي تقوم به البنوك الإسلامية يظهر بوضوح من خلال الخدمات الاجتماعية المتعددة التي تقدمها هذه المصارف:[3]

- خدمات اجتماعية مجانية: في شكل قروض حسنة ومساعدات خيرية ممولة من زكاة البنوك نفسها أو من تخصيصها لأوقاف مالية في وجه من أوجه الخير.
- خدمات اجتماعية ذات طابع اقتصادي: وهي التي يكون مصدرها صناديق مالية مهمة تقتضي توظيف هذه الأموال في مشاريع لها مردود اقتصادي.

---

[1] حشاد، نبيل، **مرجع سابق**، ص: 98.

[2] حشاد، نبيل، **مرجع سابق**، ص: 100-101.

[3] **نفس المرجع**، ص: 101

المحور الخامس: مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية الشاملة

تؤدي المصارف الإسلامية بوصفها أهم المؤسسات المالية الإسلامية على الساحة دورا فعالا ومهما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة وأشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرةً أو مشاركة، إن توافر هذا العنصر في أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية يمثل نقطة ذات أهمية بالغة في دائرة اتفاق أنشطة تلك المصارف مع الأفكار الرئيسة للمنهج التنموي الذي ينسجم مع عواطف المجتمعات الإسلامية. كما أن صيغ التمويل في المصارف الإسلامية والمذكورة أنفاً غالباً ما يوجد فيها هامش لمشاركة المتعاملين مع تلك المصارف في توجيه السياسة المالية واتخاذ القرار وخاصة إذا ما عرفنا أنه من أساسيات نجاح المنهج التنموي أحساس المتعاملين أن لهم دورا وعليهم مسؤولية تحقيق الأهداف.

هذا وتعمل المصارف الإسلامية بحكم نظامها العام في مجالات متعددة الأبعاد، إذ أنها لا تكتفي بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والاستثماري بصفته واجب إلزامي، وإنما تتجاوز ذلك في مناطق عملها إلى مهام أخرى، كتعريف العملاء بالرؤية الإسلامية المميزة لأوجه النشاط كافة، وكتصميم نماذج للمجتمعات التي تعمل فيها لتنظيم تنميتها عن طريق زيادة الاعتماد على النفس، الأمر الذي يمثل المهاد الفكري الذي يهيئ الأرضية الضرورية والرصينة لتحقيق التنمية، كما تعتبر المصارف الإسلامية أن من أهم واجباتها في تنمية الموارد البشرية العمل على تغيير السلوك بما يتفق والاتجاه المناسب للتنمية، مستخدمةً في هذا المجال طبيعة علاقاتها مع العملاء من جهة وأساليب عمل المصرف الإسلامي.[1]

وبشكل عام يمكن أن نلمس أثر المصارف الإسلامية وقدرتها على الإسهام الفاعل في التنمية من خلال العناصر الأربع التالية:[2]

---

[1] افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، أحمد ياسين عبد، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012، ص: 32.

[2] **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، متاح على الموقع:

1 – إن المؤسسة المصرفية الإسلامية من حيث إنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار: لقد أثبتت التجارب الحديثة المصرفية في العالم الغربي أن نظم التمويل التي تعتمد على المال المخاطر أصبحت تلقى رواجا أكثر من النظم المقيدة بسعر الفائدة، كما أثبتت تجارب الأسواق المالية في بلدان العالم المختلفة أن الشركات المساهمة الناجحة بمؤشرات الربحية الموزعة تتمكن عن طريق إصدار الأسهم من جذب ما تريد من مدخرات الأفراد لتغطية احتياطاتها، وفيما كتب عن البنوك الإسلامية سنجد أن أحد وسائل جمع المدخرات لأجل الاستثمار يتمثل في إصدار شهادات إيداع يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية، وتحصل في نهاية كل عام على نصيب مما يتحقق من أرباح نتيجة استثمار أرصدتها في أنشطة إنتاجية حقيقية؛ فهل تملك البنوك التي تعمل بالفائدة هذه المقدرة؟ وبالإضافة إلى ما سبق فقد أثبتت التجربة الفعلية للبنوك الإسلامية اهتمامها وقدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة جدا، بالمقارنة بالبنوك التجارية

2 – المصارف الإسلامية أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية: إن البنوك التجارية في ظل نظام الفائدة تتخير عملاءها أولاً، وفقا لمعيار الملاءة المالية (CREDIT WORTHINESS) لأنها تريد أن تضمن استرداد قروضها بالإضافة إلى الفائدة، وهذا هو جوهر النظام الربوي منذ قديم الزمان.

ومن ثم فالبنوك التي تعمل بالفائدة لا تعبأ في المقام الأول بمن يحقق العوائد الأعلى أو العوائد الأقل من استثماراته بين من يلجأ إلى الاقتراض منها، في حين أن البنك الإسلامي من حيث المبدأ يستطيع أن يحقق مال لم يستطع البنك الربوي؛ لأنه ببساطة لن يعتمد على قاعدة الملاءة المالية في توزيع موارده النقدية على مشروعات تريد قروضا لتردها بالإضافة إلى فائدتها، فالبنك الإسلامي يشارك فيما يتحقق من ربح، ومن ثم فإنه لأجل تعظيم أرباحه الحلال لا بد أن يعطي تفضيلا في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائدا فالتي تليها، ومن ثم فإن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد

http://archive.islamonline.net/?p=9211 بتاريخ 2017/03/10

المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفء لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرةً على أسس سليمة مع أخذ عنصر المخاطرة في الحسبان: أصبحت أكثر كفاءة، واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى وضع الاستخدام الأمثل لها.

3 – المصارف الاسلامية بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية هذه وقضية عدالة التنمية الاقتصادية لا تبالي بها المؤسسة المصرفية الربوية: إن نظام التمويل بالمشاركة كما ينبغي أن يمارس من خلال نظام مصرفي إسلامي لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية، وإن جاز أخذها في الاعتبار، وإنما يعتمد أساسا على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته، من هنا فإن المصرفية الإسلامية تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، ومن ثم فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية. نعم إن التنمية الاقتصادية قد تتحقق في بعض الحالات حينما تقاس بمعدلات نمو الدخل القومي أو بمتوسط الدخل للفرد. لكن حينما نأتي إلى التوزيع الفعلي للدخل القومي نجد أن متوسط الدخل الفردي لفئة كبيرة من السكان لم يرتفع، وربما قد انخفض وذلك بسبب سوء توزيع الدخل

4 – المصارف الاسلامية تشجع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوية: لقد ثبت أن نظام الفائدة يلعب دورا سيئا في تشجيع السلوك السلبي، ومن ثم في توزيع الدخل على نحو غير عادل بين الكسالى أو النائمين أو السلبيين من جهة، وأولئك الذين يعملون ويواجهون مخاطر ومتاعب النشاط الإنتاجي، وهذا ما يرفضه النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة، من هنا يصبح البنك الإسلامي ضرورة ماسة لتصحيح الأوضاع، وقيام البنوك الإسلامية واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، وإنما أيضا في تنمية السلوك الإيجابي للأفراد الذي يلزم حتم التنمية اقتصادية صحيحة؛ ذلك لأن المشاركة حين ما تؤخذ بحقها تعني أن اثنين يفكران معا في

القرار ويتحملان معا مسئوليته، وليس واحدا فقط هو الذي يفكر ويتحمل المسئولية. أو بعبارة أخرى إن آليات المشاركة تدفع الجميع للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

وعليه فإن هذه العناصر تؤكد التوجه التنموي الشامل للمصرف الإسلامي (وللتمويل الإسلامي عموما عبر مختلف مؤسساته) حين يأخذ بالاعتبار مقاصد الشريعة ويراعي أولويات التنمية، ويعتمد في نشاطه أدوات تقوم على الاستثمار الحقيقي وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وتحد من حالات سوء استخدام الموارد، وتساهم في حفظ توازن دوران المال، وإعادة توزيعه، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز قيم العدالة والتكافل الاجتماعي.[1]

المحور السادس: آفاق الصناعة المالية الإسلامية

رغم الآفاق الواعدة للصناعة المالية الإسلامية فإن هناك حاجة لمزيد من التفهم لخصوصية منهجها وإدراك للطبيعة التنموية له، هذا الفهم من شأنه أن يعطي شكلا جديدا للعلاقة التي تجمع بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة وقدرا أعلى من أخلاق العمل.

فعلى المؤسسات المالية الإسلامية التكيف مع الواقع الجديد دون الإخلال بالضوابط الشرعية وهنا مكمن التحدي[2]، إذ لا يمكن إنكار أن الابتكار شكل القوة الدافعة للنمو الذي حققه التمويل الإسلامي سواء في إيجاد خدمات جديدة أو الارتقاء بتلك القائمة أو من خلال تطوير المنتجات الأكثر تعقيدا والتي تنطوي على تصميم منتجات مالية وإجراءات تنفيذية، مما وفر بدائل تمويلية تتوافق مع متطلبات الشريعة وتلبي رغبات ومتطلبات الشركات وعملاء التجزئة وتقترب من مفهوم الحزمة المالية الشاملة، مع ضرورة وجود إجماع واتفاق حول المسائل الفقهية غير المحسومة فيما يتعلق بتصميم العقود والأنشطة المالية دون اللجوء إلى "لي" النصوص الشرعية والتركيز على الأدوات

[1] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2010، ص: 295.

[2] بوجلال، محمد، **مرجع سابق**، ص: 78.

قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر كالمرابحة، ما يعمل على إبعاد المالية الإسلامية عن رسالتها ونهجها التنموي، وقد تفقد مبرر وجودها لأنها تستمد قوتها من المبادئ السامية السليمة التي تستند إليها.

إن التطور الذي تشهده الصناعة المالية من شأنه أن يضاعف متطلبات الإبداع المالي لذلك فالمؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بإيجاد بدائل شرعية للمنتجات المالية الحديثة، إلى جانب ضرورة مواصلة العمل على توحيد المعايير المحاسبية والعقود المالية التي تتعامل بها معظم المؤسسات المالية وهو ما يمثل أهم تحد تفرضه العولمة المالية على المصارف الإسلامية[1]، بالإضافة إلى هيكلة شبكات أمان تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الحقيقية للعقود الإسلامية والتفاعل الإيجابي مع الترتيبات العالمية لتدعيم الاستقرار المالي[2]، كما يتعين وجود أسواق مالية إسلامية تتداول فيها الأدوات المالية وتجدد من خلالها المؤسسات المالية الإسلامية سيولاتها، فوجود نظام مالي على قدر عال من التكامل يستدعي لزوما وجود هذه الأسواق شريطة أن تتمتع بالسيولة والعمق المتوفرين في مثيلتها من الأسواق التقليدية المتطورة.

يضاف لما سبق أن هنالك فرصا لتطوير سوق لكل أنواع التأمين المتوافقة مع الشريعة، حيث لا يعتبر التكافل منتجا يوفر التأمين المالي فحسب ولكن مثل هذه المنتجات يمكنها أيضا أن تحسن التضامن في إطار المبدأ الإسلامي المنشود للتعاون والمساعدة المتبادلة وتقوية الصيرفة الإسلامية.[3]

---

[1] بوجلال، محمد، **مرجع سابق**، ص ص: 77-78.

[2] زيتي، أختر عزيز، **مرجع سابق**، ص: 17.

[3] حشاد، نبيل، **مرجع سابق**، ص: 29-30.

خلاصة:

ما نشير إليه في ختام هذا البحث أن هناك قدرا من الاختلاف في تحليل العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية من منظور الفلسفة الإسلامية ونظيرتها الوضعية، سواء على مستوى آليات التأثير وقنواته وحجمه أو الأهمية النسبية للأهداف، بما يدعم تفوق الأنظمة المالية الإسلامية في الارتباط بصلات أكثر متانة بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية تبعا للمبادئ السامية للشريعة الإسلامية ودور المال في الإسلام.

النتائج:

- عدم تماثل المعلومات والمشاكل الناجمة عنه بالنسبة للمؤسسة المالية والعقد المالي الإسلامي لها نظرة مغايرة كما أن طلب النقود فضلا عن دوره في القياس والمبادلة هو أيضا للاستثمار بالمشاركة وليس المضاربة غير الشرعية.
- النظام المالي الإسلامي لا يغلب المصلحة الخاصة على العامة أو بالعكس بل يضمن توافقهما ويضمن قدرا عاليا من الحرية والمنافسة السليمة.
- الجانبين المالي والحقيقي هما مترابطان ومتكاملان إلى أبعد الحدود، لكن يبقى من المهم ضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الذي هو أمر أساسي في تحقيق الاستقرار المالي.
- المصارف الإسلامية أقدر على خدمة الجهود التنموية الشاملة من حيث إنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار، وأكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية، بالإضافة إلى أنها تشجع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية.
- لا تزال العديد من التحديات تواجه الصناعة المالية الإسلامية فهي مطالبة بالتكيف مع الواقع الجديد دون الإخلال بالضوابط الشرعية مع مراعاة متطلبات الإبداع المالي وضرورة مواصلة

العمل على توحيد المعايير المحاسبية والعقود المالية فضلا عما يتعلق بتطوير أسواق مالية إسلامية.

الاقتراحات:

- يتعين العمل على تشجيع إقامة المؤسسات المالية الإسلامية وذلك يكون بالدرجة الأولى من خلال تذليل العقبات الرئيسية التي تعترضها، خصوصا ما يتعلق بالتشريعات الخاصة بها وعلاقتها بالبنك المركزي.
- تشجيع إصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية ضمن أسواق الأوراق المالية الأمر الذي يتوقع أن يمنح عمقا واتساعا أكبر لهذه الأسواق.
- وضع الهيئات الرقابية والشرعية اللازمة لمتابعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية والتأكد من التزامها بالضوابط المفروضة.
- تشجيع البحوث وإشراك مؤسسات البحث العلمي في المجالات المتصلة بالتمويل والاقتصاد الإسلامي.
- العمل على تطوير الوعي المالي عموما بين أفراد المجتمع وفق خطط وطنية يشارك فيها مختلف الفاعلون.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو اليزيد الرسول، أحمد، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمناهج**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2007.
2. أحمد محمد، وفاء، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي (للاستثمار والتنمية)**، مجلة الأستاذ، كلية التربية إبن رشد، جامعة بغداد، العدد 201، 2012.
3. بكري، كامل، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980.

4. بلوافي، أحمد مهدي – شاشي، عبد القادر حسين، **التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، 2011.

5. بوجلال، محمد، **مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 6، 2009.

6. بوحديدة، محمد، **النظام المالي الإسلامي كنظام مركب: التجارب، التحديات والآفاق، دراسة استقرائية، تحليلية، ونظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلاتها مع الغير**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/207.

7. جبلز، مالكوم، وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995.

8. حشاد، نبيل، **دور المؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية**، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 2010.

9. حلاوة، جمال – صالح، علي، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

10. رسن، سالم عبد الحسن، **المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2000.

11. الرفاعي، حسن محمد، **بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية (الأسس النظرية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية)**، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر 2010.

12. زيتي، أختر عزيز، **التمويل الإسلامي: الاستقرار المالي، النمو والتنمية الاقتصادية**، محاضرة جائزة البنك الإسلامي للتنمية، محافظة البنك المركزي الماليزي، جدة، 27 نوفمبر 2013.

13. زيروني، مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

14. السمان، محمد مروان – محبك، محمد ظافر – شامية، أحمد زهير، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.

15. ف. دوغلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.

16. الشرفات، علي جدوع، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، سبل النهوض**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

17. شعباني، إسماعيل، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

18. شوكت، أحمد سامي– فاخر، سلام مجيد، **دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الشاملة**، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 99، المجلد 2، 2012.

19. عجمية، محمد عبد العزيز– قريصة، صبحي تادريس، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986.

20. عريقات، حربي موسى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1993

21. قابل، محمد صفوت، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.

22. قنوص، صبحي محمد، **أزمة التنمية: دراسة للواقع السياسي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ط2.

23. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

24. Mohammed Obaidullah, **Islamic Financial Services**, Scientific Publishing Centre, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia, 2005.